التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة

الاستاذ المساعد الدكتورة عبير محمد جاسم

المدرس الدكتورة سهيلة عبد الزهرة

مستخلص

يتسم الاقتصاد العراقي باعتماده الشديد على ايرادات الثروة النفطية في تمويل نشاطاتها الاقتصادية ،مما يجعل تقلبات اسعاره دوليا تتحكم بامكانيات وقدرات الاقتصاد لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التنموية المرغوبة ،وذلك يستدعي التوجة نحو التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي من اجل بناء قاعدة اقتصادية صلبة بعيدة عن مخاطر الازمات ،،والذي يعني بالضرورة التغلب على العديد من التحديات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي للوصول الى تلك الاهداف.

Abstract

Iraqi's economy is relying too mutch on oil revenues to finance economic activitie,which makes the vayaries of prices internationally controlled potentials and capabilities of the economy to implement the policies and strategies of development desired,and it calls the trend towards economic diversification and raising the contribution of productive non-oil sectors in the formation of the gross domestic product for the economibase building solid away from the risk of shocks,which necessarily means to overcome the many challenges and obstacles faced by the Iraqi economy to reach goals.

مقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من هيمنة الموارد الطبيعية على اقتصادها وانتاجها وتجارتها الخارجية وهذا ماجعلها تعتمد بشكل رئيسي عليها في الحصول على الموارد المالية ،مما يعرض البلد الى الخمول في السعي لجني الايرادات المتحققة من مصادر انتاج حقيقية بسبب اهمال القطاعات الانتاجية وانخفاض انتاجها والاعتماد على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي،وبالتالي تعرضه لازمات اقتصادية ،وهنا كان لابد من الالتفات الى سياسة التنويع الاقتصادي باعتبارها الضمانة العملية التي تزيد من مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية وتطوير الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة اقتصادية قوية تقلل من الارتباط الشديد بايرادات الثروة النفطية ،وذلك يتطلب التغلب على العديد من التحديات والمصاعب التي يواجهها واقعنا الاقتصادي وتحديد اهداف واضحة يجب التركيز عليها ومعالجتها من اجل تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والسياحة والبنى التحتية ،علاوة على دعم الاستثمارات المحلية والاجنبية، لتجاوزالمشاكل المرتبطة بالتركيز الانتاجي والتصديري للاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

هناك تحديات عديدة يتسم بها الاقتصاد العراقي يمكن تشخيصها ووضع استراتيجيات واضحة لعلاجها والعمل على دراسة الحلول لها بشكل منهجي ومنظم من اجل تمهيد الطريق للوصول الى التنويع الاقتصادي المطلوب بما يحقق اهداف خطة التنمية ووفق اليات معينة

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعد اقتصادا ريعيا يعتمد بصورة كبيرة على الايرادات النفطية في معظم نشاطاتها الاقتصادية ،مما يجعله عرضة للصدمات والازمات نتيجة الاختلالات البنيوية في الهيكل الاقتصادي ،لذا فان التوجه نحو التنويع تعتبر من الاولويات الرئيسية لهذا الاقتصاد في الوقت الحاضر ،وفي الوقت نفسه هناك امور ومصاعب تعترض تطبيقه وتقف عائقا امام تحقيقه.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث في التطرق لاهمية التنويع الاقتصادي في الوقت الحالي للاقتصاد العراقي وما يرافقه من تحديات تواجهه والذي يستلزم بالضرورة شروط اساسية واردة صلبة وقوية لتجاوزها.

الهدف من البحث

يهدف البحث الى تشخيص اهم العوائق المواجهة لمسيرة التنويع الاقتصادي في العراق من خلال تحليل بعض المؤشرات وكيف تؤثر سلبا على مجمل الاقتصاد ككل ، مع توضيح بعض المؤشرات التي تعكس التركيز الاقتصادي والانتاجي فيه.

منهجية البحث

يستند البحث الى المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي لبعض المؤشرات الاقتصادية من خلال تحليل بعض البيانات المرتبطة بالموضوع قيد الدراسة.

هيكلية البحث

تضمن البحث ثلاث مباحث،احتوى الاول مفاهيم التنويع ودوافعه ومؤشراته،اما المبحث الثاني فتطرق الى واقع التنويع الاقتصادي في العراق مع تحليل بعض مؤشراته ،اما المبحث فتطرق الى واقع التنويع الاقتصادي في العراق مع تحليل بعض مؤشراته ،في حين اشار المبحث الثالث لابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي للوصول الى هذا التنويع واهم الحلول لهذه التحديات ،واخيرا التوصل لبعض الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

المبحث الاول : التنويع الاقتصادي المفهوم والدوافع والمقايس

اولا :مفهوم التنويع الاقتصادي

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي،عملية تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد،اذ تؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافه اعلى وقادرة على توفير فرص عمل اكثر انتاجية للايدي العاملة الوطنية وهذا سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل[1] ،كما انه يتجسد في الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه ،على ان يكون هذا الانخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخرجة من النفط او المصدرة منها وانما عن طريق زيادة الناتج المحلي في القطاعات الانتاجية غير النفطية والخدمية فيه[2] ،وحصول تحول كبير في المزيج الهيكلي للقاعدة الانتاجية للاقتصاد من خلال وضع اليات واستراتيجيات واضحة تقوم على مجموعة ابعاد وسياسات مرنة وواقعية تهدف الى معالجة التحديات القائمة ومن ثم الوصول للتنوع المتوخي ،وذلك لخلق اقتصاد وطني متنوع يقوم على اساس الموارد المتجددة والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي،وقد ذكر العديد من الباحثين بان التنويع هو تعدد فروع الانتاج التي تعكس التركيب الهيكلي للاقتصاد مع رصد التغيرات التي تحدث في مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الانتاج ،اي انه يمثل تعدد الانشطة في اقتصاد ما بشكل يضمن معدلات عالية للتشابك الانتاجي دون سيادة عدد قليل نسبيا من المنتجات او النشاطات او الصناعات،اذ ان تعاظم النقد الاقتصادي في الاقطار الصناعية قد رافقه تنويع انتاجي عالي امتد الى كافة النشاطات وبدرجات متفاوتة ضمنت لهذه الاقتصادات تكاملا بيانيا شاملا ودفع هذا التكامل نحو التطوير وتعظيم الكفاءة الاقتصادية، وهنا لابد من التمييز بين التنويع الاقتصادي والتنويع الانتاجي الذي يرتبط بالتنظيمات والمؤسسات الانتاجية اللتي تتبنى الانماط اللتي تتيح انواع متعددة من السلع الانتاجية ،وهذا التنويع يتحدد بمستوى التحليل الجزئي ،وفي المقابل يتحدد التنويع الاقتصادي بمدى تعدد الصناعات اللتي تسهم في القطاع التحويلي حيث يمتد الى مجمل التركيب الصناعي للاقتصاد الوطني وذلك يتعلق بمستوى التحليل الكلي[3] ،ولابد الاشارة هنا الى التركيز على القطاعات الاقتصادية اللتي تتمتع فيها الدولة بميزة تنافسية واضحة ، واستغلالها لتطوير صناعات جديدة وليس فقط تقليل الاعتمادات على الصناعات النفطية من اجل توسيع القاعدة الاقتصادية وبالشكل الذي يكفل اشباع حاجات حاجات الاسواق المحلية من مختلف المنتجات وتقليل عجز الموازنة وتخفيض التبعية المالية لمورد واحد مهيمن على الاقتصاد ككل.

ثانيا :دوافع التنويع

تأتي اهمية التويع الاقتصادي من ضرورة التقليل من اعتماد الشبه الكامل على ايرادات القطاع النفطي التي تتميز بارتباطها بالعالم الخارجي الذي يولد مشكلة الانكشاف الاقتصادي ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية ،ومن ناحية اخرى فان النفط كمورد طبيعي يعد من الموارد غير المتجددة اي لابد من ايجاد مصادر جديدة بديلة للايرادات ،فالتنويع يعمل على ظهور منتجات جديدة من مكائن ومعدات وسلع نهائية ،وادخال انماط جديدة ملائمة للظروف البيئية تاتي نتيجة تطويع وتطوير التكنلوجيا اي توسيع القاعدة التكنلوجية وتكثيف الشبكات

الانتاجية من خلال فتح قنوات جديدة (اي توسع عمودي لنفس الصناعة) او الاندماج مع نشاطات جديدة ضمن المؤسسة الواحدة فيظهر لتوسع الافقي،وكل ذلك سيدعم بالتاكيد ظهور ونمو مؤسسات انتاجية جديدة تسهم في تقليص التكاليف وتطوير نوعية الانتاج[4] ،اضافة الى التنويع بخلق مرونة لدى الجهاز الانتاجي ازاء التطورات الاقتصادية ،فالتنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول لانه يعطي الاقتصاد مرونة للتكيف مع الظروف،علاوة انه يخلق فرص عمل متنوعة لتستوعب الايدي العاملة وتقلص البطالة ،كما يعمل التنويع على زيادة القيمة المضافة المحلية والناتج المحلي الاجمالي من خلال اقامة المشاريع الجديدة ،وفي الحقيقة أن تقلب ايرادات تصدير النفط يمكن ان يؤدي الى اعاقة الكثير من البرامج التنموية لانه يرفع من حالة عدم اليقين ويؤدي بالتالي الى هدر في الاستثمار العام في فترات الازدهار أو خفض الاستثمار عند هبوط اسعار النفط دوليا.

ثالثا :مقاييس التنويع الاقتصادي

تستخدم هذه المقاييس لتقييم النجاح او التطور في سياسات التنويع معتمدة على البيانات المتوفرة لبعض المؤشرات والتي من خلالها يمكن ان نحدد مستوى التنويع الاقتصادي وهي كالاتي[5]:

1. معدل التغيير الهيكلي الذي يؤشر الاهمية النسبية للنفط مقابل القطاعات غير النفطية في تكوين النجاح المحلي الاجمالي ومدى الارتفاع او الانخفاض في مساهمة القطاعات.
2. درجة عدم الاستقرارية للناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بعدم الاستقرار في اسعار النفط ،حيث ان التنويع يقلل من عدم الاستقرارية مع الزمن.
3. تطور العوائد النفطية كنسبة من العوائد الحكومية حيث ان اتساع قاعدة الايرادات من العوائد غير النفطية يؤشر نجاح التنويع والتطوير الاقتصادي.
4. التغير في التوظيف الكلي لكل قطاع ،اذ يعكس التغيرات الحاصلة في مكونات كل قطاع من حيث نسب عدد العامليين والمشتغلين فيها ومدى الامكانية والقدرة على التوظيف.
5. التغيرات النسبية لمساهمة القطاعات العامة والخاصة للناتج المحلي الاجمالي ،ذلك ان التنويع يتضمن ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي وكذلك ارتفاع مساهمته في تكوين راس المال الثابت.
6. مقاييس الانتاجية: وهذه المقاييس يمكن تطبيقها على انواع النشاطات المختلفة لتقييم معدلات التطور والتحديث لكنها على العموم صعبة الاستخدام في الدول التي لاتتوفر لها بيانات.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في العراق

تواجة الدول النامية وبالذات الدول العربية النفطية تحديدا،تحديات اقتصادية عديدة اثرت بشكل سلبي على بعض القطاعات الرئيسية كالنفط والسياحة ،والتي تتأثر عادة بتراجع اسواق النفط العالمية،اضافة الى ارتفاع وتيرة العمليات الارهابية في بعض الدول بما يضعف ثقة المستثمر،وفي ظل الانخفاض المستمر في اسعار النفط فان ذلك سيسفر عن عجز مزمن في موازنات اغلب الدول،مما قد يرغم معظمها باتخاذ اجراءات تقشفية نتيجة زيادة المديونية وارتفاع معدلات الاقتراض علاوة على تذبذب العملات وقلة الصادرات وضعف السياحة[6]،وبقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي،نجد ان اقتصاده حساس للتغيرات في التجاره الخارجية ونسبة مساهمة التجارة الخارجية لدخله القومي مرتفعة، اذ تتراوح مابين(62.7%-56.2%) في السنوات 2014-2015على التوالي[7] ،وهذه النسبة تعكس انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بسبب انخفاض مساهمة الانشطة السلعية والتوزيعية والخدمية في توليد الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي على نشاط الاقتصاد العراقي ، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة في عام 2015 الا انها لازالت تشكل اهمية كبيرة في هذا الاقتصاد.

جدول رقم(1) مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي للاقتصاد العراقي للسنوات 2014،2013، 2015 (نسب مئوية)

الانشطة	2013	2014	2015
النفط الخام	50.1	53.3	55.1
الزراعة والغابات	3.9	3.6	3.4
الصناعة التحويلية	1.7	1.5	1.4
تجارة الجمله والمفرد	7.8	7.3	7.1
الكهرباء والماء	1.3	1.2	1.1
البناء والتشييد	5.4	5.1	5.06
انشطة اخرى	24.9	23.4	22.4
مجموع الانشطة عدا النفط	4.9	4.6	4.4

الجدول من عمل الباحثة استناد البيانات: وزارة التحطيط ،خطة التنمية الوطنية(2013-2017)، العراق-بغداد ص74

وكما يتضح من الجدول ،مدى الاختلال الهيكلي الذي يتصف به الناتج المحلي الاجمالي ومدى اعتماده بشكل كبير على مساهمة القطاع النفطي اذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 55.1% في عام 2015، وبالمقابل نجد هناك انخفاض كبير في مساهمة او دور الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي، اذ تراوحت مابين(1.7 و1.4%) خلال المدة 2013-2015 ،كذلك هناك انخفاض في مساهمة القطاع الزراعي والانتاجي ومدى تدني القدرة الانتاجية ومحدودية اعتماد الاقتصاد الوطني على الانتاج المحلي في تلبية حاجات السوق المحلية ،والذي يعكسه الدور الكبير للتجارة الخارجية في هذا الاقتصاد ،وذلك بسبب ظروف الحرب وتوقف المؤسسات العامة وعمليات التخريب التي تعرضت لها هذه المؤسسات وتردي الاوضاع الامنية وسوء الخدمات وانهيار البنى التحتية

التي ظل الاقتصاد العراقي يعاني منها حتى الان ،كل ذلك ادى الى اعتماد الدولة بشكل كبير على التبريرات النفطية في تمويل الميزانية العامة والتي تجاوزت نسبة 90% من الايرادات العامة وكما مبين في الجدول(2).

جدول رقم(2) نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة سنوات (2011-2012-2013)

الايرادات / السنوات	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الميزانية العامة	94.74	92.9	93.1
نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية في الميزانية العامة	5.2	7.09	6.8

الجدول من عمل الباحثة استنادا لبيانات: وزارة المالية،الدائره الاقتصادية قسم المعلومات الفنية 2014 .

اذ يؤشر انخفاض مساهمة الايرادات غير النفطية في تمويل الميزانية، اذ بلغت 6.8% في عام 2015 وهي نسبة ضئيلة جدا . مما يعني عدم مرونة الجهاز الانتاجي ومحدودية قدراته الانتاجية والذي ادى الى زيادة الاستيرادات من جهة وتزايد الاعتماد على الصادرات النفطية لتمويل باقي الانشطة الاقتصادية من جهة اخرى . اذ تبلغ نسبة الصادرات النفطية الى صادرات السلع الاخرى ما يقارب99% للسنوات الاخيرة الماضية مما يشير الى ثبات التركيز الانتاجي والتصديري للاقتصاد العراقي دون تنويع يذكر.

اما ايرادات الموارد النفطية الى الناتج المحلي فقد انخفضت من 48.2% عام 2011 الى 41.3% عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية ، اذ انخفض سعر برميل النفط الخام من 91.6 دولار الى 44.7 دولار عام 2015 وادى هذا الانخفاض في صادرات النفط حيث بلغت كمية النفط المصدر(109.8) مليون برميل لسنة 2015 في حين كانت (918.2) مليون برميل سنة 2014[8]. وهذا بدوره ادى لتعرض الاقتصاد الى صدمة خارجية نتيجة هذا التركيز الشديد وريعة الاقتصاد العراقي ، وهذا مايسمى بلعنة الموارد او المرض الهولندي . ولا يقتصر التنويع على ذلك فقط وانما يشمل ايضا التنويع الجغرافي من خلال البحث عن منافذ تسويقية جديدة في الخارج علاوة على ان ذلك قد يتطلب ايضا تنويعا للمنتجات يتناسب مع توجهات الطلب المختلفة في اسواق العالم ومن خلال ذلك فان التنويع سيقلل تاثيرات التقلبات الاقتصادية على كل من الانتاج الكلي والتشغيل والارباح والتخفيف من اثر التقلبات الدولية السائدة وكما مبين في الجدول رقم(3).

جدول رقم (3) الجدول يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات النفطية العراقية للمدة (2010-2015) (مليون دولار)

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	بقية العالم	المجموع
2010	1.155	15.886	11.155	1.289	21.953	326	51.764
2011	2.853	24.024	13.801	2.279	36.310	414	79.681
2012	3.156	25.314	15.846	405	46.764	2.704	94.209
2013	3.501	17.325	13.465	629	54.758	90	89.768
2014	3.025	16.124	14.781	252	49.381	420	83.981
2015	1.564	8.341	7.646	130	25.544	217	43.442

المصدر : www.cbi-iq البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للاحصاء والابحاث/قسم احصاءات ميزان المدفوعات .

اذ يتضح التركيز الجغرافي للصادرات النفطية في الدول الاسيوية وبما يقارب 60%من اجمالي الصادرات النفطية، تليها دولة الامريكتين بحوالي 30%من تلك النسبة في بعض السنوات .. وهدا يعني تزايد احتمال التعرض للصدمات الخارجية ازاء اي ازمات مالية اواقتصادية تتعرض لها الدول المذكورة اعلاه وانعكاس ذلك على تدهور معدل التبادل التجاري ثم حصول عجز او قلةالايرادات المالية ،اما بالنسبة للاسهام النسبي للقطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت فيعد من المؤشرات المهمة للتنويع الاقتصادي ،كما انه يبين مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين الاستثمارات المحلية التي تسهم في خلق قاعدة انتاجية عريضه ومتنوعة للاقتصاد،اذ تراوحت هذه النسبة مابين (7.4%-9.2%) المدة مابين 2012- 2015،وهذا يتضح من الاهمية النسبية المنخفضة للقطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت اذ يشير لانخفاض التنويع الاقتصادي في البلد فضلا عن ان هذا يعكس وجود مناخ استثماري غير ملائم او غير مشجع لممارسة نشاطات هذا القطاع على الرغم من ان نسبة المنشأت الصناعية له مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاعات العامة وذلك يعود لارتفاع عمل القطاع في الشركات النفطية والتي اغلبها تمثل استثمارات اجنبية لجاذبية هذا القطاع لتلك الاستثمارات بسبب ارتفاع ربحيته.

جدول رقم (4) نسبة توزيع المنشأة الصناعية وعدد العاملين على المنشأت الصناعية العامة والخاصة والمختلطة للمدة (2011-2014)(نسب مئوية)

السنة	نسب العاملين			نسب المنشات الصناعية		
	خاص	مختلط	عام	خاص	مختلط	عام
2011	1.2	2.1	8.5	8.2	2.1	15.5
2012	1.8	1.9	7.9	8.3	2.1	1.4
2013	1.8	2.2	7.9	4.8	2.2	1.2
2014	7.9	8.3	1.2	8.2	1.3	1.3

الجدول من عمل الباحثة استنادا لبيانات الجهاز المركزي للاحصاء – وزارة التخطيط – العراق بغداد – 2016

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح انخفاض نسبة العاملين في المنشأت الصناعية الخاصة مقارنة بالعامة ،ذلك لتركيز الاقتصاد العراقي على القطاع العام واهمال القطاعات الانتاجية الاخرى المولدة للدخل وتوسع القطاعات الخدمية وغير الانتاجية ،نظرا لاستمرار الدولة بتنفيذ المشاريع الخدمية غير المربحة الضعيفة الانتاجية من اجل الخدمة العامة من اجل الخدمة العامة وهذا مايفير انخفاض المنشأت الصناعية في القطاعات العامة مقارنة بالخاصة وكذلك انخفاض نسبة العاملين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ، وعلى الرغم من ان خطة التنمية الوطنية 2010-2014 اعتبرت الصناعة التحويلية احد الانشطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني من خلال التركيز على دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي واعادة تأهيل المنشأت الصناعية العائدة للدولة ودعوتها لتخصيص 5% من اجمالي الاستثمارات المقدرة للخطة ،الا ان المخصص الفعلي للسنوات 2010 ،2011 ،2012 كان بمستوى اقل من ذلك بكثير حيث بلغ المخصص الفعلي للاستثمار الحكومي للسنوات الثلاث الصناعات التحويلية 3.5% وان نسبة التنفيذ كانت 3.3% وهي نسبة متدنية جدا ،واذا كان القطاع العام قد حقق ،بعض الناتج في الاستثمار الصناعي ، فان القطاع الخاص الذي كان معولا عليه في تحقيق الجزء الاكبر ضمن هذا النشاط لم يستثمر خلال عام 2010 و2011 اكثر من 155 مليون دينار عراقي بمشاريع صغيرة جدا بلغ عددها بحدود 244 مشروعا[9].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي

يواجه العراق العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق عملية نموه وتطوره وتوازنه ولحاقه بالدول الاخرى التي توازنه من حيث الموارد الطبيعية والبشرية ، وان استعادة المجتمع العراقي لتوازناته المختلفة اللازمة للنهوض الاقتصادي تملي عليه تشخيص ومواجهة هذه التحديات الكثيرة والمتشعبة واهمها الازمات التي واجهها العراق عام 2014 والمتمثلة بمحاربة التنظيمات الارهابية (داعش) وصدمة اسعار النفط قد ادت هاتان الازمتان في ظل عدم الاستقرار السياسي التي تراجع الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص مع تقليص الانفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية فبالاضافة الى مشكلة ربعية الاقتصاد العراقي واستمرار تنبوء نشاط استخراج النفط الخام ،كما تم ذكره سابق واستمرار الانكشاف الاقتصادي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة الانشطة السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يدون النفط علاوة على الدور غير الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل الفعاليات الاقتصادية وانخفاض نسبة مساهمة تكوين راس المال الثابت ،نجد ان هناك تحدايات اخرى اضافية يواجها الاقتصاد العراقي وتتمثل بما ياتي[10] :

1. محدودية الدور التنموي للجهاز المصرفي على الرغم من جهود الاصلاح الهيكلي المبذولة في تحسين كفاءته ودعم ملاءته المالية حيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي سوى 5.9%،ولعل انعدام التوازن ما بين متطلبات الوقاية المصرفية (التحوطات) ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (حث المصارف للتوجه نحو توفير الائتمان لتمويل التنمية) ،يعد اهم اسباب تواضع هذه النسبة .
2. اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية التي بلغت نسبتها 63.7% من اجمالي النفقات العامة في موازنة 2015 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنفقات الاستثمارية ونسبتها 36.3% من اجمالي النفقات العامة ،كما ان تعويضات العاملين والرواتب التقاعدية تشكل ما يقارب 50% من اجمالي النفقات التشغيلية[11] والذي قد يعني تفاقم العجز في الميزانية العامة .

جدول رقم (5) بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي (نسب مئوية)

السنة / المؤشرات	2014	2015	2016
نمو اجمالي الناتج المحلي	-2.1	2.4	7.2
رصيد المالية العامة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	-5.6	-14.5	-20.0
ميزان الحساب الجاري من اجمالي الناتج المحلي	-0.7	-6.6	-15.3

The source : alban kaldawli.org

اذ يشير الجدول السابق الى تزايد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ،اضافة الى العجز في الموازنة العامة مما يعني استمرار تعرض هذه الموازنات الى الضغوط المالية ،وعلى الرغم من اجراءات التقشف وضبط اوضاع المالية العامة بسبب انخفاض ايرادات بيع النفط مقابل ارتفاع الانفاق على اعادة الاعمار ابتداء من البنى

التحتية والتعليم والاسكان والصحة علاوة على نفقات الحرب على داعش ،كما ان القروض من القطاعات الحكومية والخاصة تستخدم لاغراض استيرادية بذخية تؤثر سلبا على الاستثمارات الصناعية .

3. على الرغم من الجهود المبذولة في تطوير العمل المؤسسي لخطة مكافحة الفساد الا ان ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجنماعية والادارية الخاصة للفساد والمتسامحة معه فضلا عن ضعف دور النظام المصرفي وعجزه عن الامسك بادوات التطبيق السليم لاجراءات ومتطلبات منع عمليات غسيل الاموال والقصور في معاقبة المفسدين ،كل هذا حد من عملية التنمية والتنويع الاقتصادي ،اذ جسب مؤشر مدركات الفساد(*) والذي دخل العراق ضمنه بعد عام 2004 ،اذ احتل المرتبة 129 من بين 145 دولة ضمن المؤشر واستمر بانتشار الفساد حتى عام 2015 ،كما احتل المرتبة 161 عالمبا من بين 168 دولة شملها المؤشر (انظر الجدول 6) ،ويتراوح المؤشر ما بين (الصفر– 100) وتشير الدرجة 100 الى اعلى مستوى من مستويات الفساد ، في حين يشير الصفر الى انعدام الفساد [12] .

*مؤشر دولي يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد بين الموظفين والسياسين وتقوم باصدار ،مؤسسة الشفافية الدولية منذ عام 1995 .

جدول رقم(6) مؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة مابين(2004–2015)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب عالميا	129	137	160	178	178	176	175	175	169	171	170	161

The source:transparaency international corruption perceptions index Brline,2015,p.7.

توضح الارقام في الجدول الى مدى نمو ظاهرة الفساد في العراق والتي تعد اهم التحديات التي تقف امام استكمال مسيرة التنويع والتنمية الاقتصادية.

4. تقليدية سوق العمل العراقي الذي يعكس الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق ،فجعله سوقا غير مواكب للتطورات الدولية وغير مستجيب للعرض الكمي المتزايد لقوة العمل العراقية بدلالات ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب في ظل غياب سياسة تشغيل فاعلة ودور مهمش للقطاع الخاص ،اذ تقدر معدل البطالة في العراق28.5% عام 2014 وارتفعت الى 30% في عام 2015[13] ،وهذا له اثر سلبي في توفير ايدي عاملة مؤهلة وكفؤة تستطيع زيادة الانتاجية بشكل فاعل وسريع لاسيما في ظل نظام تعليمي غير مستقر وشهادات دون مهارات مهنية.

5. تعاني البيئة السياسية العراقية من عدم وجود استقرار حقيقي بسبب التعددية السياسية والحزبية وانعدام الامن الداخلي وضعف البنية السياسية مما ادى الى ضعف البنية الاقتصادية للدولة فضلا عن وجود التنظيمات

الارهابية والتهديد الذي يشكله على الامن العام للبلد على الرغم من وجود بعض المشاريع الاستثمارية والشركات الاجنبية في العراق.

اضافة الى ماسبق فان التنويع الاقتصادي في العراق يواجه مشاكل وتحديات خارجية تتمثل بالعولمة الاقتصادية والهيئات او المؤسسات الدولية التي تدعمها مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين،والتي مهدت الطريق امام المؤسسات العملاقة من اجل غزو الاسواق العالمية بحرية تامة لضمان تعظيم ارباحها ومنافعها وفتح الطريق امام الراسمالية العالمية ،علاوة على الديون الخارجية التي تعجز الدولة عن سدادها بسبب تراجع ايراداتها من الصادرات النفطية وتزايد حجم الانفاق وعدم الترشيد حيث بلغت الديون الخارجية للعراق 30 مليار دولار للعام 2016[14]، وهذا بمجمله قد يحد من امكانية التوجة نحو التنويع ،لذا لابد من اتخاذ عدة اجراءات وسياسات تهدف الى تنويع مصادر الدخل وقاعدة الانتاج ومن اهمها السياسة الاستثمارية التي تتبناها الدولة من اجل تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز والاعفاءات المختلفة للمستثمرين،ومن الافضل ان تنطلق توجهات الاستثمار من مبدا الاوليات الاقطاعية مما يعزز من النمو الاقتصادي بالاضافة من الاستثمار من الموارد البشرية باعتبار ان الانسان حجر الزاوية لاي تقدم اقتصادي واجتماعي ،كما ان سياسة الخصخصة توفر توظيف مدخرات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بدلا من توجيهها الى الخارج من خلال اتاحة الفرصة امام صغار المستثمرين للاستثمار في المشاريع الصناعية والخدمية بالشكل الذي يسهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنويع الاقتصادي المرغوب ،ومن جهة اخرى فان سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر تلعب دورا هاما في التنمية الصناعية وتشير تجارب الدول التي نجحت في تنمية وتنوع اقتصاداتها من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية الى دروس بالنسبة للدول التي تسعى الى جذب الاستثمار الاجنبي من خلال دورها في تقليل حدوث الازمات المالية وتقليل الديون مقارنة بالتدفقات الاستثمارية قصيرة الاجل.

الاستنتاجات

1. يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات التي تؤثر على مسيرته التنموية وتقف عائقا امام توجهات التنويع تتضمن تحديات داخلية كالفساد المالي والاداري وسوء الوضع الامني وضعف الية تنفيذ المشاريع والبنى التحتية وانخفاض دور القطاع الخاص والقطاعات المصرفية وتزايد العجز في الموازنة العامة التي تقيد تمويل المشاريع الاقتصادية اضافة الى التحديات الخارجية ، كالديون الخارجية والعولمة الاقتصادية
2. الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع النفطي مما ادى الى اختلالات هيكلية وبنيوية ادت الى تعرضه للصدمات الخارجية بسبب الانكشاف التجاري واعتماده على تصدير النفط بشكل مفرط.
3. انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت وتدني نسب التشغيل والعاملين في هذا القطاع مؤشر لانخفاض كمية التنويع الاقتصادي في العراق.
4. ان البيئة الاقتصادية غير المستقرة ،تعد اكثر العوامل التي تحد من الاستثمارات النتاجية سواء المحلية او الاجنبية ومايليها من اثار سلبية على الاقتصاد.
5. انخفاض التنويع الجغرافي بسبب التركيز في تصدير سلعة واحدة وتوجيهها نحو دول معينة دون غيرها تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات تجارية وتؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

التوصيات

1. يمكن استثمار الموارد الاقتصادية المتنوعة التي يمتلكها الاقتصاد العراقي سواء المادية والبشرية يشكل امثل وكفوء يمكن الوصول من خلاله للتنويع المطلوب وتقليل التركيز على النفط كمورد وحيد او منفرد واستغلال الموارد النفطية قدر الامكان في توسيع القاعدة الانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي بدلا من تبذيرها في الاستيرادات العشوائية وغير المبررة والتي قد تولد اعباء اضافية على الاقتصاد.
2. تبني سياسات استثمالية سليمة والالتفات الى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة لاعادة التوازن في الهيكل الاقتصادي للبلد.
3. توفير مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الاجنبية باعتبارها احد مصادر التمويل الداعمة للنمو الاقتصادي واهمها البنى التحتية.
4. تفعيل انظمة الرقابة والتشديد على كافة المستويات الادارية والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الادارية وتعزيز روح المواطنة من خلال التوعية والاعلام.

الهوامش والمصادر

1. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي/سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية،مجلة الخليج العربي ،مركز دراسات الخليج العربي ،مجلد38،العدد(1-2)،جامعة البصرة ،2010،ص108
2. مهدي الحافظ/تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق/بحث مقدم للندوة العلمية(دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصاديات العربية/معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقيين ،لبنان 2007 ص2
3. عصام هادي محمد/التنويع الانتاجي في الصناعات التحويلية ونتائجه الاقتصادية في العراق/ رسالة ماجستير/كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية/بغداد/1994/ص2.
4. عصام هادي محمد/مصدر سابق /ص13-ص14.
5. ESCWA,Economic diversification in the oil-producing countries,the case of the gulf cooperation council economies/10 january 2001/un/newyork,2001,p.10.
6. www.innfrad.com جريدة انفراد .....2017.
7. api.worldbank.org احصاءات البنك الدولي.
8. المصدر نفسه.
9. وزارة التخطيط /خطة التنمية الوطنية(2013-2017)/العراق/كانون الثاني/ص120.
10. المصدر نفسه،ص50
11. نبيل جعفر عبد الرضا www.kitabat.com .
12. حسين كريم عاتي/العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية/مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات/العدد6/السنة الرابعة/هيئة النزاهة/بغداد/2013/ص72 .
13. وزارة التخطيط /خطة التنمية الوطنية/ مصدر سابق ص51 .
14. احصاءات البنك الدولي/مصدر سابق.